

المقياس: مشكلات الاجتماعية

السنة الثالثة - السداسي السادس

المجموعة 2

الأستاذة: قانة حسينة

محتوى المادة:

المحور الأول: المشكلات الاجتماعية : مدخل مفاهيمي

1- مفهوم المشكلة الاجتماعية

2- خصائص المشكلة الاجتماعية

3- تصنيف المشكلات الاجتماعية

4- أسباب المشكلات الاجتماعية

5- الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

المحور الثاني : منهجية الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية.

1- مستويات دراسة المشكلات الاجتماعية

2- الأسلوب العلمي لدراسة المشكلات الاجتماعية

3- مناهج وطرق البحث الاجتماعي

4- المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية

المحور الثالث: نماذج من المشكلات الاجتماعية

المحور الأول: المشكلات الاجتماعية : مدخل مفاهيمي

مقدمة

المجتمع أو النظم الاجتماعية أو الأفعال و العلاقات الاجتماعية جميعها هي موضوع علم الاجتماع و ذلك حسب رأي " اليس انكلز " أحد علماء علم الاجتماع حيث عرف علم الاجتماع على أنه (الدراسة العلمية للمجتمع: الجماعات ، النظم ، والتنظيمات ، وللعلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمعات، ولاشك أن هذا الكلام ليس بدعة حيث أن لكل علم موضوع يهتم به لذلك اهتم علم الاجتماع بما ذكرناه كموضوع خاص بهذا العلم.

ومن موضوع علم الاجتماع نستنتج أن المادة الأولية لهذا العلم هي الإنسان و الذي به تتكون المجتمعات والنظم والتنظيمات ومن خلال ارتباط هذا الإنسان مع الإنسان الآخر تنشأ ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمعات التي أصل تكوينها هذا الإنسان.

وهكذا الإنسان لا يمكن العيش وحده بعيداً عن بني جنسه وهذه الخاصية التي تفرد بها الإنسان عن غيره من المخلوقات في هذا الكون الواسع ، و من مقتضيات وجود هذه الخاصية أنه لا بد لهذا الاجتماع من احتكاك و تفاعل و شعور بهذا الاجتماع و هذا ما يملكه الإنسان كذلك و تفرد به أيضاً عن باقي المخلوقات بطريقة و أخرى ، بل يتعدى هذا التفاعل أبعد من الإنسان و بني جنسه ليصل إلى حد البيئة المحيطة به بجميع مكوناتها الحي منها و الجامد . و كنتيجة طبيعية لأي تفاعل لا بد من حدوث تصادم أو خلل ما في هذا التفاعل قد يعيق من حركة الانطلاق لهذا الإنسان وما يكونه من مجتمعات و نظم اجتماعية و علاقات بين بني جنسه ، و هذا الخلل الذي قد يحصل كنتيجة للتفاعل هو ما يطلق عليه في علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية ، وقد بحث علماء الاجتماع في هذا الخلل وتمت دراسته دراسة معمقة إلى درجة أنهم أسسوا علماً خاصاً به هو (علم المشكلات الاجتماعية) ليكون منسجماً مع فروع علم الاجتماع الأخرى و التي تعنى بحياة الإنسان بكافة جوانبها.

ومع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقد النظام الاجتماعي بالإضافة إلى تعقد الوحدات الاجتماعية ظهرت الحاجة إلى علم يبين ويحدد ويساهم في فهم قواعد وأسس وقوانين العلاقات الاجتماعية، التي تواجه الإنسان ويساهم في فهم علاقته بغيره من أفراد المجتمع أثناء قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع حاجاته الإنسانية.

1- مفهوم المشكلة الاجتماعية

إن موضوع المشكلات الاجتماعية موضوع معقد وذلك بسبب عدم إجماع علماء الاجتماع على رأي معين في تعريف المشكلة الاجتماعية لأنه لا يقف عند حد التعريف بل يتجاوزه ليشمل أنواع المشكلات الاجتماعية وعددها وأسبابها ونتائجها وطرائق معالجتها.

وبالنظر إلى مصطلح المشكلات الاجتماعية (Social Problem) ، ندرك على الفور أنه مصطلح مركب من كلمتين : الأولى : مشكلة (Problem) وهي تعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث ، وتعني أيضاً وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة للوصول إلى الأشياء والأهداف الاجتماعية ، وأما الثانية فهي كلمة : اجتماعية (Social) ، وهي تشير إلى أن هذا السلوك أو الموقف يحدث نتيجة لاجتماع الانسان مع غيره من الناس في وحدة اجتماعية ، ويدركه عدد كبير من أفراد المجتمع ، وهذه الكلمة تدل على المظهر الاجتماعي أو الجمعي في المجتمع، وتعبّر عن التفاعل المباشر والعلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع.

فالمشكلة بوجه عام ما هي إلا انحراف عن معايير وقيم المجتمع ، فالمجتمع وحده هو الذي يحدد المشكلة، وتوجد المشكلة حينما يكون هناك تناقض بين مثل المجتمع وقيمه من ناحية ، والواقع الفعلي لهذا المجتمع من ناحية أخرى ، ولقد واجه مفهوم " المشكلة الاجتماعية " - شأنه شأن الكثير من المفاهيم الاجتماعية - العديد من الصعوبات والاختلافات حول تحديده ، ومن الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في تحديد ماهية المشكلة الاجتماعية وتعريفها وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

-صعوبة التوصل إلى تعريف محدد ينطبق على ، ويصلح لتفسير كافة المشكلات الاجتماعية.

-نسبية المشكلات الاجتماعية.

-ارتباط ميدان الدراسة في مجال المشكلات الاجتماعية بواقع وظروف المجتمع الذي توجد فيه ، وبالرؤية والتوجيه الفكري للباحث المهموم بها والملتزم بدراساتها من جهة أخرى.

ولذلك تعددت تعريفات المشكلة الاجتماعية ، وكنماذج لتلك التعريفات نعرض ما يلي :

-فقد ذهب فرانك إلى أنّ المشكلة الاجتماعية هي أية صعوبة أو سوء تصرف لعدد كبير من الناس نسبياً من مما ترغب في إزالته أو إصلاحه. وأنّ حل المشكلة الاجتماعية يعتمد بشكل واضح على اكتشاف وسيلة لهذه الإزالة أو الإصلاح.

-وعرفها واينبيرك على أنّها أنماط سلوكية أو حالات تعدد مرفوضة أو غير مرغوب فيها من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع وإنّ هؤلاء الأعضاء يعترفون بضرورة وصغ الخطط والبرامج وتقديم الخدمات الإصلاحية في مجابهة هذه المشكلات والحد من مفعولها.

-وعرفها الدكتور الطاهر على أنها انحراف واقعي أو خيالي عن القاعدة الاجتماعية التي يعتز بها عدد كبير من الناس أي إنها تتعلق بالقيم التي يقدسها الناس ولا يمكن الإحاطة بها دون الإحاطة بتلك القيم فهي إذن صراع قيمي بين قيم كانت سائدة ومقدسة في المجتمع تمارس شيئاً من السيطرة على ضمائر الناس وتوجه سلوكهم وبين قيم أخرى جديدة متصاعدة تريد أن تشق لها طريقاً جديداً في الوجود مثل النزاع القائم بين مؤيدي المشروبات الكحولية ومعارضيهما فهي إذن شطط قليل من الناس عما ألفه الباقون من أفراد المجتمع ولهذا يتوجه المجتمع إلى تدليل تلك المشكلات أو القضاء عليها.

- المشكلة الاجتماعية : هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية ,وينجم عن أحوال المجتمع والبيئة الاجتماعية، ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته وتحسينه
- هو عدم قيام مجموعة من الأفراد بأدوارهم الاجتماعية المتفق عليها مما يعيق احد النظم الاجتماعية كما هو الحال في الطلاق أو تشرد الأحداث.
- وتشير المشكلات الاجتماعية عموماً إلى وجود احتياجات غير مشبعة لدى قطاعات عريضة من السكان ويعود ذلك إلى عدم قدرة إشباعها إلى عجز وقصور في النظم الاجتماعية الكلفة بمواجهة هذه المشكلات أو ندرة الموارد اللازمة لإشباعها .

وتختلف المشكلة الاجتماعية من ظرف إلى آخر داخل المجتمع الواحد وهذا لا يعني لا توجد مشكلات تكاد تكون عالمية مثل: مشكلة جناح الأحداث والطلاق والأمية والبيغاء والتسول والجريمة... الخ .

وخالصة القول، فإنه لا يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية إلا في ضوء نسق من القيم الاجتماعية والأخلاقية والمعرفية ، وبهذا فإن المشكلة توجد في سياق اجتماعي معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة وبذلك فهي انحراف عن المستويات الاجتماعية والثقافية المتفق عليها ، علماً بأن المستويات الاجتماعية تختلف باختلاف الزمان والمكان.

2- خصائص المشكلة الاجتماعية:

- 1- النسبية: تختلف باختلاف المجتمعات وتختلف في المجتمع الواحد من مرحلة زمنية لأخرى .
- 2- الترابط والتداخل: لا يمكن تحديد المشكلة الاجتماعية بمعزل عن باقي المشكلات الأخرى .
- 3- أنها تدريجية: لا تظهر فجأة ولكنها تنمو وتتطور وتأخذ عدة مراحل مختلفة عبر الزمن .
- 4- أنها مدركة ومحسوسة: كلما زاد عدد الأفراد المدركين للمشكلة ازدادت وضوحاً في المجتمع .
- 5- أنها تخضع لظروف المجتمع في حجمها وتنوعها ومدى تأثيرها فزيادة حجم الكثافة السكانية تزيد المشكلات الاجتماعية وتعدد أنواعها .
- 6- أنها ليست رفض ذهني فقط وإنما تشكل تحفيزاً لمواجهتها وإزالة آثارها .

- 7- أنها لا تؤثر في المجتمعات بدرجة متساوية وذلك حسب قيم وعادات وتقاليد المجتمع .
- 8- عدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث التأثير .
- 9- حتمية الوجود: فهي دائمة ومستمرة مع الحياة الاجتماعية .
- 10- انها وظيفية: ووظيفتها ليست واحدة للجميع .
- 11- لها أصل اجتماعي (جذور داخل البناء الاجتماعي) .
- 12- أسباب متعددة وأبعاد مختلفة.
- 13- العمومية والانتشار .
- 14- قوة وإلزام .

3- تصنيف المشكلات الاجتماعية:

صنف انكلز المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية، تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع الحياة الاجتماعية، وتتمثل هذه التصنيفات في التالي:

- 1- المجموعة الأولى من المشكلات المتكررة التي تواجه المجتمع، هي المشكلات الناجمة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء.
- 2- المجموعة الثانية من المشكلات التي تتعلق بإشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع.
- 3- المجموعة الثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها هي مشكلات الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

كما يصنف العادلي المشكلات الاجتماعية إلى أربع مجموعات:

- 1- مشكلات أساسية: ترتبط بعدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل: نقص المدارس، أو المستشفيات عن الحاجة الفعلية للمجتمع.
- 2- مشكلات تنظيمية: ترتبط بتركيز الخدمات على مناطق معينة دون أخرى، فتصبح المشكلة بسبب عدم العدالة في التوزيع للخدمات.
- 3- مشكلات مرضية: تتولد هذه المشكلة عندما يُهْمَس دور المانع، سواء المانع الديني أو الاجتماعي أو الإيديولوجي، حيث تستمر العمليات المرضية والمشكلات مثل، السلوك الإجرامي، كالسرقة والقتل، والتسول والتشرد والأحداث والبلغاء ..الخ.

4- مشكلات مجتمعية: وترتبط بسوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع، وعدم اهتمام المواطنين بمشكلاتهم، وتركها للظروف.
كما حدد مايس ثلاث مستويات من المشكلات الاجتماعية.:

■ الدرجة الأولى: وهي مشاكل تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، ولها نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع مثل: مشاكل الحرب، الفقر، التمييز العنصري

■ الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى. مثل: سوء التغذية الناتج عن الفقر.

■ الدرجة الثالثة: وهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاج للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى. مثل: البطالة الناتجة بسبب التفرقة العنصرية.

وقد حدد لنا **كلير دراك Clair Drake** أنواع المشكلات الاجتماعية، وهي:

أ- مشكلات تتضمن اهتماما متزيدا، مثل مشكلة البطالة.

ب - مشكلات تتضمن مجال اهتمام واسع المدى تتبثق من خلال وسائل الاتصالات، مثل انحراف الأحداث.

ت - مشكلات تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة.

ث - مشكلات تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية. الخ. كما تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق مراكزهم الاجتماعية والإستراتيجية في البناء الاجتماعي.

وهناك من يصنف المشكلات الاجتماعية إلى صنفين كبيرين يسمى الأول : بالتفكك الاجتماعي، ويسمى الثاني: بالسلوك المنحرف.

يشير الأول إلى الخلل في النظام الاجتماعي، ويشير الثاني إلى انحراف السلوك عن المعايير التي وضعت كقواعد لتنظيم سلوك الأفراد.

وبهذا تكون للمشكلة الاجتماعية جوانب مجتمعية وأخرى فردية، فالسلوك المنحرف يعبر عن المشكلة الاجتماعية من حيث كونها مشكلات فردية كالسلوك غير السوي، سوء التصرف، التلكؤ في القيام بالأدوار الاجتماعية وتنفيذها، أو الشخصية المنحرفة كما في الجريمة والأمراض العقلية أو غياب الأبوة... الخ . ويتكون التفكك الاجتماعي من خلل اجتماعي مركب يعبر عن المشكلة الاجتماعية في جوانبها المجتمعية والجماعية، كما في ردود فعل المجتمع من الكوارث الطبيعية، البطالة لدى عدد كبير من الناس، الحرب، والعنصرية، العداوة، ارتفاع معدل الطلاق أو الجريمة، وتسمى مثل هذه المشكلات بالمشكلات العامة وتتطلب ردود فعل مجتمعية لمثل هذه القضايا.

والملاحظ أنه ليست جميع المشكلات ذات مصدر اجتماعي لأن هناك بعض المشكلات التي تنجم عن عوامل طبيعة مثل: الجفاف والأعاصير والفيضانات والزلازل وما شاكل ذلك. إلا أن الأضرار التي تخلفها المشكلات الطبيعية يجب أن تنتهي بنوع من العلاقات الاجتماعية وذلك عندما يبدأ الناس بالتفكير بتقديم المساعدات للمتضررين ففي هذه الحالة تأخذ المشكلات الطبيعية طابعاً اجتماعياً.

4- أسباب المشكلات الاجتماعية

- 1- أسباب عميقة الجذور ترجع إلى مرحلة الطفولة
- 2- الصراعات النفسية
- 3- الإحباطات المتعددة
- 4- صعوبة إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لدى الفرد
- 5- عدم وجود فلسفه واضحة للحياة
- 6- إشباع الدافع الجنسي قبل الزواج
- 7- عدم النضج الوجداني ونقص الاتزان الانفعالي وعدم الاستقرار
- 8- عدم التوافق الأسري مع الوالدين أو الإخوة
- 9- فساد التوجيه وقلة الرعاية والاهتمام
- 10- العاهات العضوية والجسمية والأمراض النفسية
- 11- الأسباب المدنية والحضارية .

5- الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

- 1 - تعقد المواقف الاجتماعية: يرجع السبب في تعقد المواقف الاجتماعية لتشابك أسباب ومسببات المشاكل الاجتماعية، وإلى صعوبة ضبط المواقف والتحكم فيها، وصعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.
- 2- صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية: يرجع سبب صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية إلى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم، وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسبب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد.
- 3- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية: يرجع السبب في تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية لصعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية، لأن عدم القدرة على ضبط المتغيرات تحت ظروف التجربة العلمية لا يمنحنا القدرة على الوصول إلى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المشكلات الاجتماعية.

4- صعوبة تجنب الباحث للجوانب الذاتية: لأن الباحث لا يستطيع عزل أحاسيسه عن المشكلة وبالتالي فإن نتائج البحث لا تخلو من الأحكام الشخصية التي تعكس شخصية الباحث، فمهما حاول الباحث أن يحقق قدراً من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل هي (أ - خبراته وانتمائه الأيدلوجي، ب - وضعه الطبقي، ج - موقفة في المجتمع)

5- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية: يرجع السبب في استحالة دقة المقاييس الاجتماعية للفردية في الشخصيات وفي المجتمعات، وكذلك تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد العوامل الاجتماعية والثقافية وتفرد الاستجابة البشرية نحو تلك المشكلات الاجتماعية.

6- الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية في التالي:

أ - عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية: يرجع عدم الاتفاق إلى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد فما هو متفق عليه بين بعض الناس على أنه يمثل مشكلاً لا يكون هكذا مع جميعهم . وهناك من يرى المشكلة العرقية بين السود و البيض تمثل مشكلة اجتماعية بينما لا يراها البعض الآخر هكذا لأنها تضع الأعراق في المكانات التي تليق بها.

ب- اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئاً طبيعياً وأمرأ لا يمكن تجنبه: البعض ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها، وفي الواقع لا توجد هناك مشكلة محتومة ومتعذر اجتنابها إنما هناك ظروف معينة تعمل على إنتاج أو طرح أو إفراز ناتج لا محال لا يمكن اجتنابه أو منع وقوعه. أي أن المشكلة ناتجة عن القانون الطبيعي ويمتلك الحتمية .

7- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات: بعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوفر بيانات كافية ومناسبة عنها ولسبب أو لآخر، ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد لا يسمحون لغيرهم بالتقصي عنهم أو معرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفاً في مشكلة اجتماعية تمس قطاعاً عريضاً من قطاعات المجتمع.

8- صراعات القيم والمصالح: في بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات (. الطبقات الغنية - الطبقات التجارية).

9- النقص في تكامل الحلول: إن كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة. قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمراً متعذراً سواء بالنسبة للحكومات أو المؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول ، كذلك فإن الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها.

المحور الثاني : منهجية الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية

تمهيد:

يجدر بنا ونحن بصدد الكشف عن أسباب المشكلات الاجتماعية أن نطرح هذا التساؤل : ما العوامل المؤدية إلى حدوث المشكلة الاجتماعية؟ إزاء هذا التساؤل يحاول علماء الاجتماع الإجابة عنه. وربما تكون إجاباتهم صحيحة أو قريبة من الصواب . غير أن العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية كثيرة و متنوعة، وأن العلاقات القائمة بينها غالبا ما تكون غامضة ويصعب التنبؤ بها .ولذا ، فإن محاولة فهم المشكلات الاجتماعية يتطلب استقصاء شاملا لجميع العوامل المؤدية لهذه المشكلات وتحليلها تحليلا دقيقا.

1- مستويات دراسة المشكلات الاجتماعية:

يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال مستويين أساسيين يهدفان إلى تحقيق أهداف علاجية أو وقائية وهما:

1. **المدخل العلاجي** : وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل ، ويعاني منها السكان. وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماما أو نهائيا ، فهو على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع .وهذا المستوى هو الشائع بين معظم المجتمعات ، حيث يبدأ الاهتمام بالمشكلة بعد أن تظهر فعلا وتتضح مظاهرها ، أي أنه يتعامل مع الأعراض والنتائج دون الحاجة للرجوع للمسببات .
2. **المدخل الوقائي** : وهو الذي يتوقع فيه المسؤولون عن المجتمع حدوث المشكلات ، نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما، وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثم يبدؤون في اتخاذ العدة لذلك قبل وقوع البلاء، وتكون النتيجة السليمة هي قلة الخسائر ... يعتمد على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل : علم النفس ، علم الاجتماع، علم الإحصاء ، الخدمة الاجتماعية ، والتربية ... الخ . وختاما يمكننا القول إن المستويين العلاجي والوقائي يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب في نفس الوقت ، بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت الذي تكون فيه أمور الإعداد للوقاية من تكرارها ... أو زيادتها واستفحال أمرها آخذة في السريان أيضا .

2- الأسلوب العلمي لمواجهة المشكلات الاجتماعية:

يتضمن الأسلوب العلمي لعلاج المشكلات الاجتماعية جانبين أساسيين يتربطان فيما بينهما أشد

التربط وهما:

1- تقدير الموقف أو الحاجة أو المشكلة أو السلوك في ضوء الافتراضات الأساسية حول الطبيعة الإنسانية، وفي ضوء النظريات المفسرة للسلوك الإنساني في محيطه الاجتماعي، وفي ضوء فهم الأسباب العامة لتلك المشكلات، واسترشادا بالنسق القيمي للمجتمع وأهدافه العامة، ويتضمن ذلك:

أ- جمع البيانات الدقيقة حول الوضع الراهن الذي يعايشه الفرد بدءا من وصف الشخصية...إلى مسح الظروف البيئية..إلى توصيف طبيعة العلاقات بين الشخص والبيئة في الوقت الحاضر.

ب- مقارنة الوضع الراهن بالوضع المثالي المطلوب

ج- تحديد مواضع الافتراق عن النمط المعياري.

وهناك ثلاثة أساليب هامة في البحث، يمكن بوساطتها فهم المشكلات الاجتماعية والأسباب المؤدية لها، وهي:

1- الأسلوب التاريخي : ويؤكد على التغيرات الاجتماعية الشاملة التي حدثت ولا تزال تحدث في المجتمع الحديث.

2- الأسلوب السوسولوجي : ويؤكد على التفكك الشامل أو إعادة التنظيم الذي يصاحب التغيرات الاجتماعية.

3- الأسلوب السيكولوجي : ويؤكد على العوامل الذاتية المؤثرة في المشكلات الاجتماعية. ولدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالأسلوب العلمي ثمة مجموعة من الخطوات التي ينبغي إتباعها، والاعتبارات التي يجب الاهتمام بها وهي على النحو التالي:

- تعريف الظاهرة أو المشكلة وتحديدها بدقة ووضوح - ماهيتها ، حدودها ، تميزها عن غيرها من الظواهر والمشكلات ، وطبيعة العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى : ارتباط مباشر ، أو غير مباشر ، -الخلفية التاريخية للظاهرة والمشكلة بوجه عام ، وفي مجتمع الدراسة بوجه خاص ، متى نشأت ، كيف نشأت ، الظروف ذات العلاقة بالنشأة ، كيف تطورت حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ، - العوامل التي تميز الظاهرة أو المشكلة في مجتمع البحث واختلافها عن المجتمعات الأخرى (العربية والإسلامية - المجتمعات النامية ، المجتمعات الغربية).

-حجم الظاهرة أو المشكلة إحصائيا ، ودرجة انتشارها أو تمركزها ، أعداد المتأثرين بها ، ونوعيتهم ، وسمات المناطق التي تنتشر فيها أكثر من غيرها .

-الجهود السابقة في التعامل معها سواء على مستوى البحث العلمي والدراسة (دراسات سابقة)، أو على مستوى البعد العملي (التدخل والمواجهة : سياسات - خطط - برامج - مشروعات)، وإلى أين وصلت تلك الجهود، ودرجة نجاحها في التعامل مع الظاهر او المشكلة، الصعوبات والظروف التي واجهتها.

-الإطار النظري المفسر للظاهرة أو المشكلة (نظريات مفسرة) وتحديد العوامل المسببة لها، والظروف التي تؤدي إلى استفحالها.

-التخصصات العلمية والمهنية ذات العلاقة بالظاهرة أو المشكلة، على مستوى الدراسة والبحث والتناول، أو على مستوى التدخل والمواجهة.

-النتائج والآثار المترتبة على الظاهرة أو المشكلة سواء بالنسبة للأفراد، أو الجماعات، الأسر، المجتمعات المحلية، المجتمع القومي، وبمختلف أبعادها.

-التصورات المطروحة للتعامل مع الظاهرة أو المشكلة على لدى القريب والبعيد، من حيث: برامج التدخل، التخطيط متوسط المدى، السياسات والاستراتيجيات بعيدة المدى، وهناك مجموعة من الأبعاد المختلفة التي ينبغي أن توضع في الاعتبار دراسة الظواهر والمشكلات والتعامل معها من أهمها: بعد البحث العلمي، البعد التربوي، البعد القانوني، البعد الإعلامي، البعد الخدمي الرعائي العلاجي، البعد الديني، البعد المتعلق بالتعاون الإقليمي والدولي.

3- مناهج وطرق البحث الاجتماعي:

المنهج: عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية، والثانوية البشرية والمادية، البيئية والفكرية، ثم تنظيمها بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويعلق عليها. وتتنوع المناهج لتنوع الظواهر والمشكلات، وحجم الظاهرة وعمقها يحدد نوعها..مثلاً: دراسة المجتمع الأمي يتطلب استخدام آلية الملاحظة بالمعايشة، والمجتمع المتعلم يتطلب آلية الاستبانة..وموضوع دراسة وسائل الضبط الاجتماعي تتطلب آلية دراسة الأقوال المأثورة الحكم والأمثال الشعبية.

3-1- أنواع المناهج:

1- المنهج التاريخي: دراسة الماضي، الخبرات باستخدام الوثائق، شفوية، مكتوبة، المصورة والمجسدة، نقود آثار..

2- المنهج المقارن: يقارن بين فترتين في التعامل مع ظاهرة اجتماعية.

3- المنهج الإحصائي: يعتمد على الأرقام مثل أرقام إحصاءات ما بعد الحرب العالمية.

3-2- خطوات البحث الاجتماعي، هيكله ووسائله:

أ- خطوات البحث الاجتماعي:

أولاً: الملاحظة والرصد، المجال الرسمي، المجال الميداني، المجال الثقافي ثم تبدأ الخطوات:

1- الملاحظة: رصد الحدث الاجتماعي بشكل منتظم مع تسجيل تطوراته بشكل أمين ومحايدين بدون تأثير من أفكار الباحث أو عواطفه.

2- الخطوة الثانية: مراجعة البحوث الاجتماعية السابقة.

3- مراجعة نظريات علم الاجتماع وآلياته.

4- صياغة فرضيات البحث وتكون على صيغة الاحتمال وليس البت الحاسم مثلاً: هل وفاة الأب تؤدي إلى تفكك الأسرة، هل للبطالة علاقة مباشرة بالجريمة.

5- تحديد حجم عينة البحث ووحداته: رقم، مساحة، زمن، قدراته، تكاليفه، العشوائية وليس الانتقائية..

6- استخدام وسائل جمع المعلومات والبيانات: الانترنت، المكتبة، استبانة، الملاحظة والمعاشية.

7- تنظيم المعلومات والبيانات: جداول ورسوم بيانية، وتصاغ الملاحظات والمعلومات في أشكال واضحة.

8- تفسر وتحلل النتائج بأسلوب واضح وسلس يتضمن شرح المفردات والمصطلحات مع المقارنة بنتائج البحوث السابقة.

9- برهنة أو نفي فرضيات البحث في ضوء النتائج.

10- كتابة ملخص شامل وعمام عن هدف البحث والنتائج التي توصل إليها بحثه.. والإضافة الجديدة.

ب- هيكل البحث الاجتماعي:

1- التمهيد للموضوع.

2- مشكلة البحث وأهمية الدراسة.

3- أسئلة الدراسة.

4- الإجراءات المنهجية (بيانات - بحوث - دراسات سابقة....).

أ- منهج الدراسة: منهج المسح الاجتماعي بالعينة هو أفضل منهج لجمع المعلومات ولمعرفة الاتجاهات

ب- مجتمع الدراسة: اختيار عينة الدراسة

ج- أداة جمع البيانات: الاستبانة أشهرها فهي الأداة الرئيسة لجمع البيانات

5- مناقشة نتائج الدراسة: الأنماط القائمة في المجتمع - اتجاهات الباحثين وآراؤهم - العوامل المؤثرة في تكوين الأنماط - العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات.

ج- وسائل البحث الاجتماعي:

أ- الاستبانة: وفق الإعداد العلمي.

ب- الزيارات الميدانية: زيارة المؤسسات الداعمة، زيارة مشروعات قائمة، زيارة المواقع المطلوبة.

ج- المقابلات الشخصية.

د- مصادر المعلومات: مكتبة انترنت مجلات.

4- المعالجة الإعلامية للمشكلات الاجتماعية:

تعد وسائل الإعلام الحرة المرآة العاكسة لصور المجتمع ولنشاط أفراده اليومي والمستمر وبذلك يقع على عاتق هذه الوسائل المتنوعة مسؤولية كبيرة وتبعية لأي اختلال أو تغيير في التوازن الحضاري بصفته العامة والخاصة، ومن هذا المنطلق تؤدي وسائل الإعلام وظيفة حيوية تخدم المجتمع ويكون لها القدرة في التحضير الفكري والثقافي وبما يؤهلها بان تبلور قيما ومبادئ لدى جميع فئات المجتمع وشرائحه المختلفة وبالشكل الذي يتناسب مع ظروف ومعطيات ذلك المجتمع، وبالتأكيد هذا لن يتحقق إلا في توافر جهاز إعلامي كفوء ومتخصص ومتطور يتقن عملية التوجيه التي تعد الخطوة الأساس في تشخيص المشكلات والسلبيات السائدة وتمثيلها بصيغ واقعية وموضوعية اعتمادا على صدق المعلومات والتجرد .. مع ضرورة توافر مبدأ (الإخلاص الوطني) الذي يمكن أن نعهده من أهم الاشتراطات لنجاح عمل وسائل

الأعلام في هذا الإطار من أجل الوصول إلى حلول ومعالجات جذرية ومناسبة لكل المشكلات والتي بالتأكيد تظهر في ضوء حالات التردّي الاقتصادي والثقافي وما يعانيه الوطن من أزمات ومعوقات تؤدي بالنتيجة إلى تعطيل حركة البناء والتنمية والتغيير نحو الأفضل.

وفي البحوث الإعلامية كثيرا ما تكون المشكلات الاجتماعية موضوعا للبحث والدراسة من منظور إعلامي، ولكن من الضروري أن يقدم الباحث ووفق منهجية البحث العلمي المتعارف عليها، مادة إعلامية خاصة أو متعلقة بمشكلة اجتماعية معينة وتكون منشورة في الجرائد والمجلات أو بثت عبر الإذاعة أو التلفزيون، ووفق الفنون الصحفية أو الإذاعية أو التلفزيونية كافة، وبعد تحديد مدة معينة أو فن معين من هذه الوسيلة أو تلك والتي يختارها الباحث وبما يتناسب مع اشتراطات البحث ومجالاته، يتم حينها تحليل مضمونها وفق خطوات علمية معروفة لمعرفة مدى التركيز على هذه القضية أو تلك وبما ينسجم مع عنوان البحث المراد دراسته وحل مشكلته .

المحور الثالث : نماذج لبعض المشكلات الاجتماعية :

أولاً: مشكلات التنظيم الاجتماعي :

من أمثلة مشكلات التنظيم الاجتماعي عمالة الأطفال، والزواج العرفي، والفقير، والمناطق المتخلفة، والتجديد الحضري، ومشكلات التعليم، والتحصيل الدراسي، والأطفال المحرومين، ومشكلة الإسكان الحضري.... وغيرها، ولقد ثبت أن هناك تداخل بين مجموعة المشكلات الاجتماعية الأمر الذي يجعل من الصعب دراسة مشكلة واحدة دون غيرها، إلا أن إعطاء الأولوية لمشكلات معينة يجعل منها مشكلات رئيسية كمشكلات الاغتصاب، والزواج العرفي، والفقير، والإدمان، والمواصلات، والتلوث البيئي، وضبط النسل.. الخ، حيث تحظى مثل هذه المشكلات بقدر كبير من اهتمام صنّاع السياسة الذين يسعون إلى تطوير برامج للتغلب على هذه المشكلات.

ثانياً: مشكلات الانحراف : مثل الجريمة، وجناح الأحداث، العنف، الإرهاب، إدمان الكحول والمخدرات، الانحراف الجنسي.

ثالثاً: مشكلات التفاوت والظلم الاجتماعي: مثل الفقر، عدم المساواة بين الجنسين المرأة والرجل، انعدام تكافؤ الفرص، مشكلات المسنين، الشذوذ الجنسي.

رابعاً: مشكلات النظم الاجتماعية : مثل مشكلات العمل والنظام الاقتصادي، مشكلات النظام التعليمي، مشكلات النظام الأسري، مشكلات نظام الرعاية الصحية، الأمراض الجسمية والنفسية والعقلية،

خامساً: المشكلات الاجتماعية ذات البعد العالمي: مشكلات البيئة الطبيعية، تلوث البيئة، استنزاف الموارد، المشكلة السكانية، الحروب والنزاعات المسلحة.

ملاحظة: سوف نعطي مثالاً واحداً لنموذج واحد لهذه المشكلات الاجتماعية الذي قد ترتبط به بعض المشكلات الاجتماعية الأخرى فيما يلي:

-مشكلة الفقر:

حققت حركة التحديث والتنمية الشاملة والمتسارعة للبلاد في العقود الثلاثة الماضية نقلة نوعية من التقدم والتحضر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرائية تركت آثاراً إيجابية واضحة وملموسة على البنى المجتمعية والشخصية في جوانب متعددة ، إلا أنه ترتب عليها من جهة أخرى بروز العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية على فئات من المجتمع بدرجات متفاوتة. من ضمن تلك الظواهر والمشكلات ما لوحظ في السنوات الأخيرة من وجود الفقر في مجتمعاتنا لأسباب عديدة دولية وقومية ومحلية وشخصية وغيرها.

1- مفهوم الفقر: يعني الفقر ببساطة انخفاض مستوى المعيشة أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب اجتماعياً، وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية، ويختلف مفهومه باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أنه من المتفق عليه أنه (حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كم أ ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك بعض السلع والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

2- أنواع الفقر وأقسام الفقراء:

أ. الفقر النقدي: ويشير إلى ما إذا كانت الأفراد أو الأسر المعيشية لديهم الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ب. الفقر غير النقدي: ويشير إلى مدى الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات مثل الغذاء الكافي، أو المسكن ، أو الصرف الصحي، أو الرعاية الصحية ، أو التعليم.

ج. فقر الحاجات الإنسانية : ويشير إلى الحرمان من إشباع الحاجات الإنسانية ، وقد تم تحديد مجموعة من الفئات الأساسية للاحتياجات الإنسانية التي من المفترض أن يتم تقييم فقر الأفراد أو الأسر على أساسها من أهمها : التغذية الكافية ، المأوى اللائق، الكساء، العمل، الحماية والأمان، الصحة.

د. **فقر القدرات** : ويشير إلى افتقار الأفراد للقدرات الأساسية ، ومن أمثلة هذه القدرات أن يكون في مقدرة الإنسان أن يعيش الإنسان حياة صحية مديدة ، وأن يتمتع بمستوى كاف من الغذاء والكساء ، والقدرة على القراءة والكتابة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وينقسم الفقراء والمساكين إلى قسمين: القادرون بديناً أو فكرياً على العمل وهؤلاء يحتاجون إلى أن توفر لهم مناصب شغل في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعي لكي يحصلوا على دخل دائم ومضمون ويستطيعوا أن يعيشوا حياة عادية بكرامة ويساهموا في نمو الثروة الوطنية وتمويل صندوق الزكاة إذا تجاوزت أموالهم النصاب. - غير القادرين على العمل مثل المسنين والمعاقين واليتامى والمرضى الذين يحتاجون إلى المساعدة سنوياً لأن مساعدتهم واجبة حيث يتعلق الأمر هنا بتوفير وسائل العيش لأناس غير قادرين على العمل وكسب عيشهم بوسائلهم الخاصة، ويجب أن يلعب التضامن دوره باستمرار لمصلحتهم والتخفيف عنهم.

3- أسباب الفقر: إن أهم أسباب الفقر تندرج تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اجتماعي وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل.

أ. البعد السياسي : نجد في هذا البعد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفرد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

نجد أيضا الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل - والملبس) ونجد أيضا أن بعض السياسة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر والتي ترجع إلى امتلاك بعض من أفرد المجتمع الثروات وأيضا السلطة والبعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئاً من هذا.

ب. البعد الاقتصادي : يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على طريقها على أفراد المجتمع مثل :عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع. كما أن التطورات الاقتصادية مثل الجات والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات وإنما سيعمق مشكلة الفقر.

عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترو - الزراعة - الأنهار)، وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج وزيادة الإنتاج وأيضا عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع مما تزيد وتحسن من دخل المجتمع وأفرد. وعدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.

ج. البعد الاجتماعي: ويظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع.

عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

ظهور النظام الطبقي والتمييز بين الطبقات والذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع أيضا من أهم أسباب الفقر.

أيضا عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

4- مظاهر الفقر: إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل مؤشرات كميّة وكيفية ومن هنا مظاهر الفقر :

أ. البطالة: تعتبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل من خلال انخفاض الطلب الكلي، كما أن من أهم مكاسب العولمة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة بل قد يتسبب في القضاء على بعضها حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل.

ب. اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء: إن اتساع الهوة على مستوى العالم يعني انكماش الثراء في فئة معينة، ففي سنة 2000 تملك الدول المتقدمة % 80 من الدخل العالمي وهي تمثل % 20 من سكان العالم، وبالتالي أصبح العالم تحت سيطرة تلك الدول.

ج. الانفجار السكاني: يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، كما أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل 6 مليارات نسمة الأخرين في التزايد بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات نسمة خلال السنوات القادمة.

د. الصراعات والحروب: تشكل الصراعات والحروب عاملا هاما في تفاقم حدة الفقر سواء الداخلية أو الإقليمية خاصة في الدول المتخلفة، ومن أهم أثارها السلبية نجد مشكلة اللاجئين، تدني أوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم، الصحة، الإسكان والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية.

هـ. الديون الخارجية: تعتبر المديونية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية بحيث أن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزءا هاما من مداخل الدول المدينة ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض قصد تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، لذلك تصبح تلك الدول تعاني من حلقة مفرغة مما سوف يساهم في استمرار تفاقم أزمات ومشاكل عديدة وبالتالي تكريس حالة الفقر.

و. **التهميش والحرمان**: يعاني الوطن العربي من عدة مشاكل جوهرية أهمها البطالة والامية وفقدان الأمن الغذائي والمائي والصحي مما سمح باتساع حدة الفقر.

ز. **فقدان الديمقراطية**: إن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر إذ أن الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا لا تجد الوقت اللازم للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية. والتاريخ السياسي لأوروبا يؤكد أن التوترات الاجتماعية والاضطرابات الشعبية ولانتشار البطالة ساهم في إنتكاس الديمقراطية.

5- **آثار الفقر**: إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه.

أ. **فمن الجانب الاجتماعي** يمكن ملاحظة ما يلي:

- ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفر، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.

- عدم تمكين الأطفال من التمدس، أو التمدس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.

- بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

- تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات) ، وقلة العناية بهم، وتتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعوى المزمنة.

ب. **أما الجانب الإقتصادي**:

- ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته يصبح موظفا فاسدا.

- تدهور معيشة الأفراد. فظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مرد ودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

6- **كيفية مواجهة الفقر**:

1- ضرورة حرص الدولة على توفير فرص عمل للفقراء

2- التوسع فيلا مجال القروض للشباب الفقيرة لإقامة مشروعات

3- توجيه الجهود لتوفير فرص عمل للمرأة المعيلة

4- توعية الرعاية والاهتمام لتحسين الخدمات والمرافق والرعاية الصحية

5- تشجيع القطاع الخاص والجمعيات لتوفير فرص عمل

6- التوسع في عقد الاتفاقيات الدولية لدعم المشاريع التنموية

التوسع في معاشات الضمان الاجتماعي